

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضى السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز :-

- محمود عوني سعدو عواد .
- وكيله المحامي مؤيد البدوي .

المميز ضده :-

- البنك الإسلامي الأردني .
- وكيله المحامي شفيق أبو خليل .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٣/١٢١٥٧) تاريخ ٢٠١٣/٥/١٣ المتضمن رد الاستئناف شكلاً المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١١/٢٥٠٣) تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مبلغ (١٠٠) دينار عن هذه الدرجة من درجات التقاضي .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف مع العلم أن المميز محق في استئنافه .
- ٢- أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف حيث حرم المستأنف من حقه في تقديم بيناته .

٣- إن لدى المميز بيانات تفيد براءة ذمته من المبلغ المدعى به .

٤- إن كافة التبليغات في القضية البدائية الحقوقية رقم (١١/٢٥٠٣) غير أصولية ولم يتم اتباع الإجراءات المتسلسلة المنصوص عليها في المواد (٧ و ٨ و ٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية حتى يصار إلى تبليغ المستأنف بالنشر .

٥- إن لدى المميز ما يثبت قيامه بسداد المبلغ المدعى به وذلك بموجب مخالصة شفوية بشهادة الشهود .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي : البنك الإسلامي الأردني / وكيله المحامي شفيق أبو خليل كان بتاريخ ٢٠١١/٩/١٤ قد تقدم بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١١/٢٥٠٣) لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليهما :-

١- محمود عوني سعدو عواد .

٢- عماد إبراهيم طلال كاشور .

للمطالبة بمبلغ (٢٦٤٤٦) ديناراً والحجز التحفظي .

على سند من القول :-

١- قام المدعي بمنح المدعى عليه الأول وبكفالة المدعى عليه الثاني مبلغ ٢٦٤٤٦ ديناراً أردنياً وذلك بموجب كمبيالات عدد (٧) وبموجب شرط الاستحقاق الوارد بها والذي ينص أنه في حالة عدم وفاء بقيمة هذه الكمبيالات في تاريخ الاستحقاق حلول أجل جميع الكمبيالات الأخرى .

٢- قام المدعي بطرح الكمبيالات لدى دائرة تنفيذ بداية عمان بالقضية التنفيذية ذات الرقم ٢٠١٠/٥٧٩٣ ك لمطالبة المدعى عليهما بقيمة الدين إلا أن المدعى عليهما قاما بإنكار الدين .

٣- صدر قرار من رئاسة التنفيذ بتكليف الدائن بمراجعة المحكمة المختصة لإثبات الدين حسب الأصول والقانون .

٤- هذا الإنكار غير صحيح وأن ذمة المدعى عليهما ما زالت مشغولة بقيمة الدين المطالب به مما أوجب إقامة هذه الدعوى .

باشرت محكمة بداية حقوق عمان النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١١ حكماً المتضمن :-

إلزام المدعى عليهما بالتضامن والتكافل بأن يدفعوا للمدعي المبلغ المدعى به والبالغ ٢٦٤٤٦ ديناراً وتضمينهما بالتكافل والتضامن الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار بدل أتعاب محاماة وتثبيت الحجز التحفظي وتغريم المدعى عليهما خمس المبلغ المدعى به لصالح خزينة الدولة وتسطير كتاب بذلك إلى دائرة تنفيذ عمان .

لم يقبل المدعى عليه محمود عوني سعدو عواد (المستأنف) بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعة وأصدرت بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٣ حكماً رقم (٢٠١٣/١٢١٥٧) ويتضمن :-

رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠) دينار مقابل أتعاب محاماة عن هذه الدرجة من التقاضي .

كما لم يقبل المدعى عليه عماد إبراهيم طلال كاشور بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن تدقيقاً وأصدرت بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٤ حكماً رقم (٢٠١٤/٣٢٧٥٣) ويتضمن :- إسقاط الاستئناف لعدم المتابعة .

لم يقبل المدعى عليه المستأنف (المميز) محمود عوني سعدو عواد بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ١٠/٣/٢٠١٦ وحيث لا يوجد في أوراق الدعوى ما يشير إلى أن المميز أو وكيله قد تبلغ الحكم الاستئنافي فيكون التمييز مقدماً على العلم .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥ تبلغ وكيل المدعي المستأنف عليه (المميز ضده) البنك الإسلامي لائحة التمييز ولم يتقدم بلائحة جوابية .

ورداً على أسباب الطعن جميعها :-

التي ينعى فيها الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها عند إصدار حكمها برد الاستئناف حيث إنه محق باستئنافه وحرم المستأنف من حقه من تقديم بيناته ، ولديه بينات تفيد براءة ذمته من المبلغ المدعى به كما أن التبليغات في الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١١/٢٠٥٣) غير أصولية ولدى المميز ما يثبت قيامه بسداد المبلغ بموجب مخالصة شفوية .

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف توصلت إلى أن المميز كان قد تبلغ إعلام الحكم المستأنف بالنشر وفقاً لنص المادة (١٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٦ ولم يطعن أو يعترض وكيل المميز - المستأنف - بصحة هذا التبليغ في حين تقدم باستئنافه بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ مما يجعل الاستئناف مقدماً خارج المهلة القانونية وغير مقبول شكلاً وهو ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٦/٥/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي

نائب الرئيس



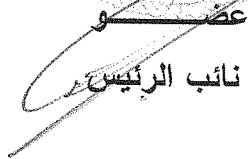
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



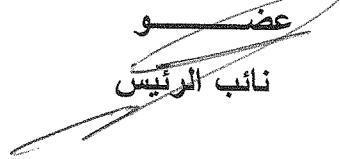
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق/ غ . ع